الخاتمـه :

سارت هذه الدراسة فى اتجاهين أولهما : المشروعات الاستعمارية فى منطقة أعالى النيل ، والثانـــى أهمية مياه النيل بالنسبة لمصر ، وقد ثبت من خلال فصول هذه الدراسة فى الاتجاه الأول لها أن منطقـــة أعالى النيل شهدت تنافساً أوربياً كبيراً حولها فى العقد التاسع من القرن التاسع عشر ، وفى الوقت نفسه كانـــت الدبلوماسية البريطانية تحرص كل الحرص على تملك أعالى النيل وإحكام قبضتها عليها لأن هذا هو أفضل الوسائـــل التى تُمكّن بريطانيا من الحفاظ على أمن مصر .

وقد تبين من خلال الدراسة كذلك أن الدبلوماسية البريطانية بإقحامها نفسها فى السودان عقب احتـــلال مصر كانت سببا مباشرا فى إثارة المنافسة الدولية فى منطقة أعالى النيل ، وقد لعبت هذه الدبلوماسية دورا خطيـرا إزاء التنافس الدولى فى المنطقة قبل أزمة فاشوده فقد استطاعت اقصاء الدول المنافسه لها وذلك بعقد اتفاقيات معهـــا فعقدت مع ألمانيا اتفاقية عام ١٨٩٠ تخلت ألمانيا بمقتضاها عن المنافسة المباشرة فى أعالى النيل ، وعقـــدت مع ألمانيا بروتوكولين كان أولهما فى ٢٤ مارس ١٨٩١ ، والثانى فى ١٥ أبريل فى العام نفسه ، وترتب عليهمـــا ضمان الحماية البريطانية لوسط السودان ، وإنهاء المخاوف البريطانية نهائيا خاصة بعد هزيمة إيطاليا على أيـــدى القوات الحبشية فى " عدوة " عام ١٨٩٦ ، ثم جاءت الاتفاقية الأنجلو بلجيكية فى ١٢ مايو عام ١٨٩٤ ، وتسوية ٩ مايو عام ١٩٠٦ تأكيدا لانتصار الدبلوماسية البريطانية حيث أقصى لـــيوبولد بموجب هذه الاتفاقيـــة عن دائرة التنافس فى أعالى النيل .

وقد بدا واضحا أن هذه الاتفاقيات التى عقدتها بريطانيا مع نظيراتها من الدول الأوربية كانت نابعـــة من المنهج الذى انتهجته بريطانيا فى السيطرة على أعالى النيل بلا منازع . وقد أثمرت هذه السيطرة البريطانيـــة الكاملة عن تقسيم أقاليـــم أعالى النيل وتعيين حدودها دون مراعاة للقبائل وأوضاعها ، الأمر الذى فجّر كثيـــراً من المشكلات .

هذا ، وقد تمكنت فرنسا باعتبارها قوة كبرى لا يستهان بها من الدخول فى دائرة الصراع مع بريطانيـــا بعد احتلال الأخيرة لمصر ، وبدأ النشاط الفرنسى فى اتجاه حوض النيل يثير مخاوف السياسة البريطانية حيـــث شهدت حلقة التنافس " البريطانى ــ الفرنسى على أعالى النيل فشل المفاوضات البريطانية ــ الفرنسية لإنهـــاء الخلاف بين الدولتين .

ولم يكن لهذا النشاط الفرنسى فى أعالى النيل من هدف سوى القضاء على النفوذ البريطانى ، واحتلال موقع هام فى أعالى النيل ، للتحكم فى مياهه عن طريق إقامة السدود ، وقد أرسلت فرنسا بعثة مارشان إلى فاشوده لتحقيق هدفها فى المنطقة .

وأما ثانى اتجاهى هذه الدراسة ـ أهمية مياه النيل بالنسبة لمصر ـ فقد ثبت أن مسألة استخدام مياه النيل لا يمكن إقرارها دون اهتمام باحتياجات مصر التى تعتمد على الرى . وثبت ان كل زيادة فى عدد سكان مصر يصحبها زيادة فى حاجة مصر لمياة النيل ، وحرصها تبعا لذلك على كل قطرة من مياهه . وتحقيقا لهذا قامت الحكومه المصرية بإقامة مشروعات للرى فى أعالى النيل وادخال نظام الرى الدائم فى مصر .

هذا ، وقد تبين أن بريطانيا كانت شديدة الحرص على أن يكون كل عمل على النيل شاملا مصالح مصر والسودان معا ، لأن فى ذلك فائدة لها ، فهى المسيطرة على الأراضى السودانية ، ومن هنا كانت إقامة مشروعات على النيل على حساب مصر لصالح بريطانيا وتحقيقا لهذا التعرض اتفق خبراء الرى البريطانيون بوزارة الأشغال المصرية مع الحكومة البريطانية على وضع سياسة للإفادة من أعالى النيل .

وقد وضح بجلاء اعتراف بريطانيا بالصلة الوثيقة ، والرابطة القوية التى لا يمكن تفتيتها أو النيل منها بين مصر والسودان وذلك لمصالحهما المشتركة فى النيل ، لذا أكدت بريطانيا هذه الصلة ، واعترفت بحقوق مصر التاريخية فى هذه المناطق ضداً للزحف الأوربى نحو أعالى النيل من ناحية ، وكسبا لمشاعر المصريين من ناحية أخرى .

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن قضية أعالى النيل ليست قضية أرض فحسب ، أو قضية مياه فقط ، وإنما هى قضية أرض ومياه ، وإذا كانت قضية الأرض قد حسمت بتلك التسويات الدولية التى عقدتها بريطانيا مع الدول الأوربية التى نافستها فى أعالى النيل ، فإن قضية المياه لم تحسم بعد ، ولا تزال موضع نزاع بين الأطراف المعينة على الرغم من الاتفاقيات الدولية الخاصة بتنظيم استخدام مياه النيل والتى عقدت فى أواخر القرن التاسع عشر وفى القرن العشرين ، ذلك أن هذه الاتفاقيات الدولية لم يعد لها كبير قيمة بعد حصول دول حوض النيل على استقلالها فى أوائل الستينيات من القرن العشرين حيث أنكرت الدول المستقلة هذه الاتفاقيات .

وهكذا كانت مياه النيل وستظل واحدة من المشكلات التى دارت حولها ، وستدور المباحثات بين دول حوض النيل التى هى أطراف النزاع ، وذلك حسب ما تراه كل دولة من حق لها فى هذه المياه الأمر الذى يستلزم أن توطد مصر علاقاتها مع جيرانها حفاظاً على حقها ، وحماية لمصالحها الحيوية فى إطار الأعراف والاتفاقيات الدولية .